



مشروع المنار



المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

## بوادر أزمة في سوق العمل

(من واقع بيانات إعلانات الوظائف المنشورة في صحيفة الرأي)

### إعداد

أ.د. نادر مريان: مدير مشروع المنار

كانون الثاني ٢٠١٠

مشروع المنار ممول من وكالة الإجماء الكندية



Canadian International  
Development Agency

Agence canadienne  
de développement international

## بوادر أزمة في سوق العمل

يرصد مشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية والذي تموله الوكالة الكندية للإتماء (CIDA) حركة إعلانات الوظائف اليومية في جريدة الرأي ويخزنها في قاعدة بيانات متخصصة، حيث تتم عملية تحليل هذه البيانات ومتابعة اتجاهاتها واستنباط أبرز مؤشراتها، والتي يمكن الاستدلال من خلالها على حجم النشاط في سوق العمل ومقدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل خلال الفترة الزمنية المبحوثة.

تشكل إعلانات الصحف احد طرق التعبير عن توفر فرص العمل في الاقتصاد وهي بذلك تعد مؤشرا يعكس بشكل تقريبي وغير كامل حجم وخصائص الشواغر المتاحة في سوق العمل، حيث أن بعض فرص العمل المتوفرة تتم تعبئتها مباشرة ومن دون الإعلان عنها في الصحف، كالعمالة اليدوية ومحدودة المهارة، حتى انه في ظل ارتفاع معدلات البطالة وزيادة أعداد المتعطلين غالبا ما يقوم الباحثون عن العمل بطرق أبواب أصحاب العمل والتوسط للحصول على عمل، كما أن مواقع التشغيل الالكترونية أصبحت في الفترة الأخيرة تشكل منافسا رئيسيا للإعلان في الصحف. من ناحية أخرى هناك خصوصية لسوق العمل الأردني في هذا المجال تتمثل في أن الإعلان عن فرص العمل قد يكون الهدف الحقيقي منه الحصول على موافقة وزارة العمل لاستقدام عمالة أجنبية.

تؤدي طبيعة العقود المبرمة بين أصحاب العمل والعمالين وكذلك التشريعات الناظمة لسوق العمل إلى تأخر استجابة هذا السوق إلى التغيرات الاقتصادية الحقيقية الأخرى، وعلى سبيل المثال في حالة التراجع أو التباطؤ الاقتصادي والمعبر عنها بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن قيم ونسب هذا النمو تبرز للعيان قبل شهور من انعكاسها على معدلات البطالة والتشغيل في ذلك الاقتصاد .

وإذا ما تم الاتفاق على أن عام ٢٠٠٩ هو عام تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية وظهر آثارها بشكل واضح على الاقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد الأردني ، فإنه من الممكن تحميل تلك الأزمة بعض الصعوبات والمشاكل التي بدأت تواجه سوق العمل خلال السنة الماضية وربما خلال السنة الحالية أيضا. تشير نتائج العام المنصرم إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي من ٧.٩% في عام ٢٠٠٨ إلى ٢.٧% (لغاية نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩) وارتفاع عجز الموازنة العامة ليصل إلى (٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع قيمة الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بنسبة مقدارها (20.6٪) والاستثمارات الخارجية والتي وصلت نسبتها حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ إلى ٤٥٪ فقط من حجمها في عام ٢٠٠٨.

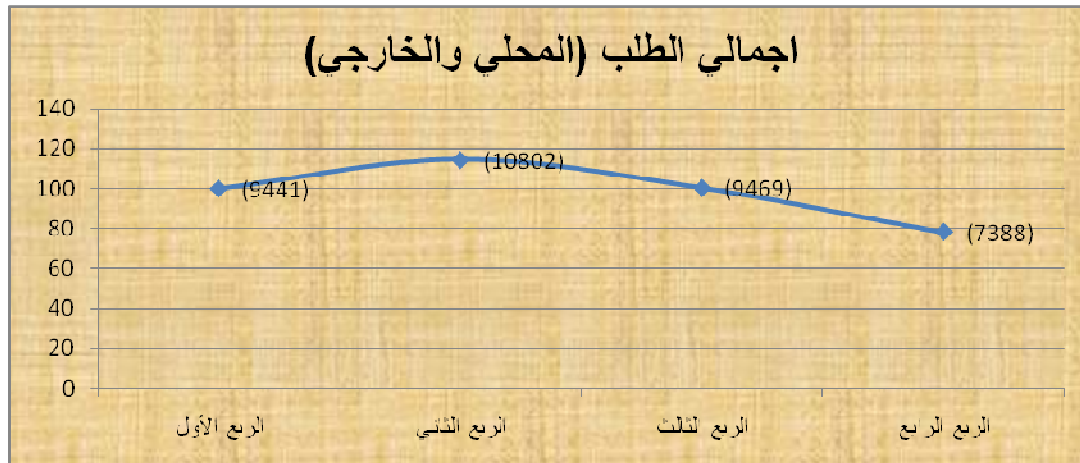
بالنسبة لسوق العمل يبين الجدولان التاليان عدد فرص العمل المعلنة والرقم القياسي للإعلانات عن الوظائف في جريدة الرأي خلال عام 2009 موزعة حسب أرباع السنة. أن نظرة سريعة إلى الرقم القياسي وإلى الشكل المرفق تبين أن هناك تباطؤاً شديداً في حركة الإعلان عن الوظائف، مما قد يشير إلى تراجع كبير في الطلب على الأيدي العاملة، حيث يتضح من الشكل أن الرقم القياسي للطلب الكلي قد ارتفع بنسبة 14% في الربع الثاني عنه في الربع الأول ولكنه بدأ بالتراجع السريع خلال الأرباع التالية حيث وصل الرقم القياسي في الربع الثالث إلى نفس مستواه في الربع الأول ولكنه واصل الانحدار في الربع الرابع وأنخفض بنسبة 22% عن الربع الذي سبقه.

### جدول (١): إجمالي فرص العمل المعن عنها (المحلي والخارجي) خلال عام ٢٠٠٩

نوع الطلب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الطلب المحلي	7052	7740	7406	5946
الطلب الخارجي	2389	3062	2063	1442
إجمالي الطلب المحلي والخارجي	9441	10802	9469	7388

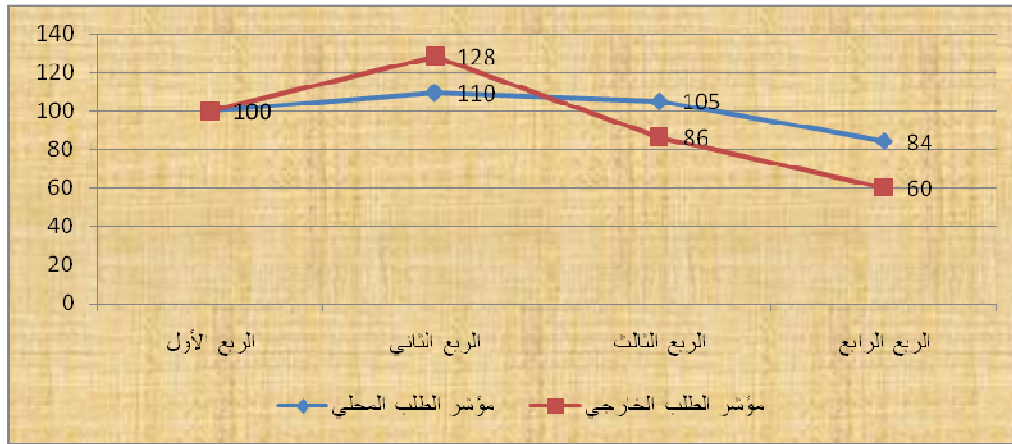
### جدول (٢): مؤشر فرص العمل المعلنة خلال عام ٢٠٠٩ (الربع الأول = ١٠٠)

نوع الطلب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الطلب المحلي	100	110	105	84
الطلب الخارجي	100	128	86	60
إجمالي الطلب المحلي والخارجي	100	114	100	78



الشكل (١): تطور قيمة مؤشر إجمالي فرص العمل المعن عنها خلال عام ٢٠٠٩ (الأرقام بين الأقواس تمثل عدد الشواغر)

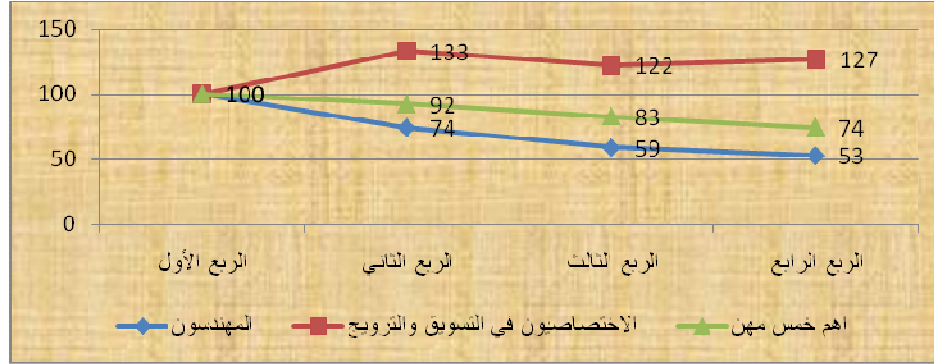
تلقي النظرة التفصيلية على هذه التحولات المستجدة في سوق العمل مزيدا من الضوء على طبيعة المشكلة وأبعادها. فعلى الصعيد المحلي وصل الرقم القياسي لإعلانات الوظائف قمته في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ وبواقع ٧٧٤٠ فرصة عمل معلنة ولكنه تراجع في الربعين التاليين حيث وصل هذا التراجع إلى ٢١ نقطة في الربع الرابع لوحده وبعده فرص عمل معلنة وصلت إلى ٥٩٤٦ فرصة. ونفس الوضع تكرر في الإعلان عن فرص العمل للسوق الخارجي، حيث وصل الرقم القياسي لفرص العمل المعلنة قمته في الربع الثاني أيضا وقد بلغ ١٢٨ نقطة وبعده فرص ٣٠٦٢ فرصة خلال هذا الربع، ولكنه سرعان ما تراجع وبشكل حاد ليصل المؤشر إلى ٦٠ نقطة وبعده فرص عمل أعلن عنها بلغت ١٤٤٢ فرصة عمل خلال الربع الرابع، كما في الشكل التالي:



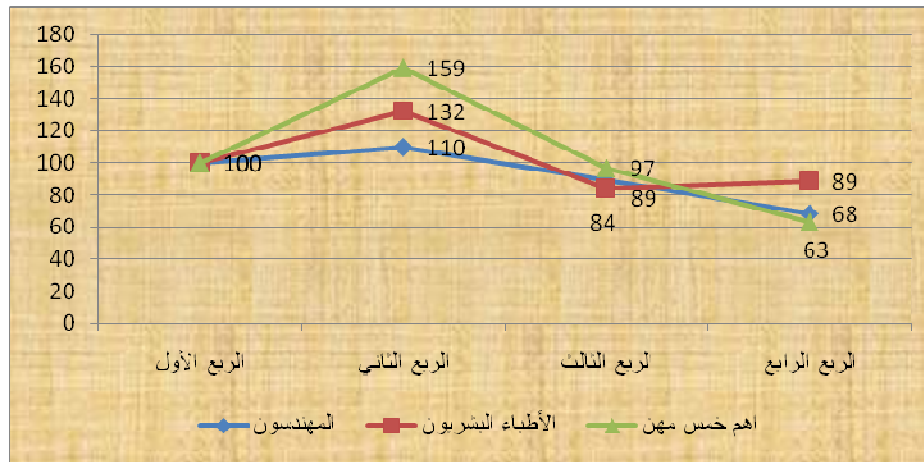
الشكل (٢): تطور قيمة مؤشر فرص العمل المعلنة خلال عام ٢٠٠٩

من ناحية أخرى يبين الشكل التالي أكثر خمس مهن تم الإعلان عنها في سوق العمل المحلي وهي المهندسون، الاختصاصيون في البيع والتسويق، السائقون، المعلمون، والمحاسبون. ومما يلفت النظر في حجم واتجاه الطلب على هذه المهن أن الطلب على المهندسين وأخصائيي البيع قد شكل ٣٣٪ لكل منهما من حجم الطلب الكلي على أعلى خمس مهن معلنة، أما من حيث الاتجاه فإن الطلب على المهندسين معبرا عنه بإعلان الوظائف قد تراجع بشكل كبير خلال السنة الماضية حيث وصل الرقم القياسي لهذه الفئة من العاملين في الربع الرابع من السنة إلى حوالي نصف قيمته في الربع الأول، ولكن الحال يختلف بالنسبة لأخصائيي البيع والترويج حيث تذبذب المؤشر خلال أرباع السنة ولكنه أغلق مرتفعاً بواقع ٢٧ نقطة في الربع الرابع عنه في الربع الأول من السنة.

وفي حالة جمع هذه المهن ضمن مجموعة واحدة للحصول على صورة أكثر شمولية، فإن الرقم القياسي لهذه المجموعة قد أظهر تراجعاً مستمراً خلال أرباع السنة الماضية وأغلق بتراجع بلغت قيمته ٢٦ نقطة في الربع الرابع عنه في الربع الأول، وكما يوضحه الشكل التالي.



الشكل (٣): تطور قيمة مؤشر أكثر خمس فرص عمل معننة في السوق المحلي خلال عام ٢٠٠٩



الشكل (٣): تطور قيمة مؤشر أكثر خمس فرص عمل معننة في السوق الخارجي خلال عام ٢٠٠٩

أما في سوق العمل الخارجي فإن المهن الخمسة الأكثر طلباً تختلف عنها في السوق المحلي باستثناء المهندسين والذين احتلوا المرتبة الأولى في الطلب الخارجي أيضاً، تلى ذلك المهن الصحية من أطباء وممرضين، والمهن التعليمية في مستوى المدارس والجامعات. يشير الشكل السابق إلى هيكل الطلب الخارجي على العمالة الأردنية، وكما في الطلب المحلي فقد احتل الربع الثاني أعلى قيمة للمؤشر بالنسبة للمهن الخمس الأكثر طلباً، حيث وصلت قيمته إلى ١٥٩ نقطة خلال هذا الربع، ولكنها سرعان ما تراجعت في الربعين التاليين حتى وصلت إلى ٦٣ نقطة في الربع الرابع، أي بانخفاض بلغ ٣٧ نقطة عن بداية العام، ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للطلب الخارجي على المهندسين والذين يشكلون أعلى نسبة بين المهن الخمس المذكورة في أعلاه.

ماذا تعني هذه الأرقام والنسب؟

يشير التراجع الكبير في الرقم القياسي لإعلانات الوظائف خلال النصف الثاني من العام الماضي والهبوط الحاد في المؤشر خلال الربع الأخير منه إلى وجود تراجع في النشاط الاقتصادي والذي لا بد وأن يكون قد انعكس على مستويات التشغيل والتي على الأرجح أنها قد تراجعت أيضاً. وقد يثير هذا التراجع في التشغيل بعضاً من النقاش حول كونه موسمياً وعابراً ولا يمثل اتجاهاً عميقاً ومستمراً خلال الفترة القادمة !! عاملان يرجحان كون هذا التراجع مستمراً وربما لفترة طويلة مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه السنة على الأقل. يتمثل أولهما في ما سبق وذكرناه من أن تأثر سوق العمل بالتراجع الاقتصادي يأتي متأخراً وربما قد يكون آن أوان وصول الأزمة وهذا ما سوف تثبته الأيام القادمة. أما المؤشر الثاني فيتمثل في تراجع النمو الاقتصادي وحركة الاستثمارات الخارجية ومعدلات نمو الصادرات والتي سادت المشهد الاقتصادي العام الماضي وهذه بدورها ستدفع بسوق العمل لمزيد من التراجع في التشغيل.

النقاش السابق يمكن أن يقود إلى استنتاج أولي مفاده أن هناك أزمة بطالة محتملة في سوق العمل من الممكن أن تبرز للعيان خلال العام الحالي سببها تراجع أداء الاقتصاد الكلي المحلي والإقليمي وضحاياها هذه المرة من المتعلمين والمتخصصين. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن هذه الأزمة مرشحة للزيادة خلال هذا العام ليس بسبب تراجع قدرة الاقتصاد عن توفير فرص عمل جديدة فقط، بل إن هناك شركات ومؤسسات قد بدأت ومنذ العام الماضي بإعادة هيكلة أوضاعها والاستغناء عن أعداد من العاملين لديها وذلك من السوق المحلي والأسواق الخارجية.

*السؤال المطروح هنا هو حول ما يمكن عمله للحيلولة دون تفاقم الأزمة والتخفيف من أثارها وتبعاتها على الأشخاص المتعطلين الجدد أو المحتمل دخولهم في هذه المشكلة خلال الفترة القريبة القادمة وعلى أسرهم؟*

جزء من الإجابة على هذا السؤال يرتبط بأداء الاقتصاد الكلي وبالتطورات الاقتصادية في الدول العربية النفطية، وهذه تعتمد على عدة متغيرات منها إنفاق الحكومات وأسعار النفط والسياسات والبرامج الاستثمارية فيها. والجزء الآخر يتعلق بسياسات ومشاريع وزارة العمل، حيث تستطيع الوزارة أن تقوم بجمع المعلومات التفصيلية بشكل فوري ودائم عن الأشخاص الذين يتم الاستغناء عنهم من قبل الشركات في الداخل والخارج ومراجعة خصائص المتعطلين الصادرة في تقارير دائرة الإحصاءات العامة ورصد التحولات في هذه الخصائص. ومن الممكن أن تتدخل الوزارة عن طريق التعاون مع أصحاب العمل

في الشركات المتعثرة ومساعدتهم للاحتفاظ بأكبر عدد من هؤلاء العاملين ولأطول فترة ممكنة، وكذلك إعادة النظر بالمشاريع القائمة حاليا في الوزارة وإعادة توجيهها كي تستهدف كافة شرائح سوق العمل ومن المستويات العلمية والمهنية المختلفة وإعادة ترتيب أولويات المشاريع التي تنفذها الوزارة والتي تهدف إلى زيادة التشغيل بحيث يتم منح الأولوية للبرامج والمشاريع الأقل كلفة على حساب الأكثر كلفة وقصيرة المدى على طويلة المدى، وربما أيضا العمل مع القطاع الخاص لتصميم وتنفيذ برامج تدريبية قصيرة ومركزة لإعادة تأهيل بعض المتعلمين من المتعلمين وأصحاب الخبرة وتوجيههم نحو القطاعات والمجالات المولدة لفرص العمل.

وفي الختام قد يبدو العرض السابق متعارضا مع نتائج المسوح الإحصائية والتي أشارت إلى تراجع معدلات البطالة في العام الماضي ووصولها إلى ١٢,٩٪.

من ناحية، يشير التحليل السابق إلى أن تراجع الطلب على العمل في السوق المحلي والأسواق المجاورة قد بدأت حدثه في النصف الثاني من العام الماضي ومن المتوقع أن تبدأ آثاره بالظهور خلال هذا العام، من ناحية أخرى فإن انخفاض معدلات البطالة لا ينفي تغير هيكلها، فربما يكون قد ارتفع عدد المشتغلين من الفئات غير المتعلمة وذات المستويات المهنية الدنيا بأعداد تفوق أعداد المتعلمين سواء من أصحاب الخبرة السابقة أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل من المتعلمين.

وفي الختام فأنني أرى أن وجود درجة من عدم اليقين حول واقع ومستجدات سوق العمل ووجود عدة اتجاهات ووجهات نظر حول توقعات معدل البطالة وحجمها في المستقبل القريب، جميعها أسباب تدعو للتفكير في الموضوع بعقلية الأزمة وبالبيات التعامل معها.